ديوك التحتا: حين يتحول غموض الملكية والاستيلاء على المنازل إلى تهديد للسلم الأهلي

لا تقتصر تداعيات ما يجري في منطقة ديوك التحتا على الاستيلاء على المنازل والممتلكات، بل تمتد لتؤثر في شعور السكان بالأمان والاستقرار، وفي الثقة المتبادلة داخل المجتمع. فبحسب شهادة أحد سكان المنطقة، أدت الأحداث الأخيرة إلى تصاعد حالة القلق والحذر بين الأهالي، وتراجع قدرتهم على ممارسة حياتهم اليومية بصورة طبيعية، حتى أصبح التنقل بعد ساعات المساء محدودًا خشية تطورات أمنية أو فرض قيود على الحركة.

وفي ظل تضارب الروايات بشأن المنازل التي جرى الاستيلاء عليها، وتداول ادعاءات تتعلق بوجود عمليات بيع أو تسريب للعقارات، تبرز مخاطر إضافية على النسيج الاجتماعي؛ إذ إن تداول معلومات غير مؤكدة قد يفتح المجال أمام الاتهامات المتبادلة والتشكيك بأصحاب الأراضي، ويضع المتضررين أمام ضغوط مجتمعية تتجاوز خسارة الممتلكات نفسها.

كما أن غياب الوثائق العقارية المكتملة، والصعوبات التي يواجهها السكان في تثبيت حقوقهم، يعمّقان شعورهم بعدم اليقين، ويضعفان ثقتهم بقدرتهم على حماية ممتلكاتهم ومستقبل وجودهم في المنطقة. فحين يشعر المواطن أن حقه في الأرض أو المنزل غير مستقر، وأن الإجراءات اللازمة لإثباته معقدة أو غير واضحة، تتراجع ثقته بالمؤسسات وبقدرتها على توفير الحماية والإنصاف.

ومن زاوية السلم الأهلي، فإن خطورة هذه التطورات تكمن في احتمال انتقال النزاع من كونه اعتداءً على الحقوق والممتلكات إلى حالة من التوتر داخل المجتمع نفسه، نتيجة الشائعات أو الاتهامات أو تحميل أصحاب الحقوق مسؤولية ما حدث دون التحقق من الوقائع. وهذا ما يجعل التعامل الإعلامي والمجتمعي مع القضية مسؤولية أساسية، تتطلب التحقق من المعلومات، وتجنب التعميم، وعدم إصدار أحكام مسبقة بحق الأفراد أو العائلات.

إن حماية السلم الأهلي في ديوك التحتا تتطلب مسارين متكاملين: الأول، حماية حقوق السكان وممتلكاتهم، وتسهيل إجراءات تثبيت الملكية وتوفير الوثائق الرسمية وآليات واضحة للتظلم والتحقق؛ والثاني، تعزيز التماسك المجتمعي ومنع تحول تضارب الروايات إلى اتهامات وانقسامات داخلية.

فالسلم الأهلي لا يتحقق بمجرد غياب المواجهات، بل بوجود شعور جماعي بالعدالة، والثقة، وحماية الحقوق، والقدرة على العيش بأمان وكرامة.